الحكيم: الخروج مـن الأزمة يتطلب الالتزام بالدستور.. والترشيق الحكومي مطلب جماهيري

النجف / متابعة المدى

أكد رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم، أمس الخميس، أن الخروج من الأزمة السياسية الحالية التي تشهدها البلاد يحتاج إلى إرادة حقيقية تفعل الاتفاقات بين الكتل والتزام بالدستور والقانون، فيما اعتبر الترشيق الحكومي مطلباً جماهيرياً ومرجعياً ملحاً، شريطة ألا يكون شكلياً أو صورياً، وأن يحافظ على التوازن السياسي.

وقال الحكيم في كلمة له خلال المؤتمر السنوي التاسع عشر لـ"المبلغين والمبلغات" في النجف بحضور المئات منهم من مختلف المحافظات العراقية، بمناسبة قرب حلول شهر رمضان، حضرته "المدى"، إن "التراشق بين بعض الفرقاء السياسيين يعبر عن أزمة ثقة حقيقية، ويتطلب إيجاد حل مناسب، لما له من آثار سلبية على الواقع السياسي والأمني والخدمي"، مشيراً إلى أن "الخروج من هذه الحالة يتطلب إرادة سياسية تفعل الاتفاقات وتهدأ الساحة".

وأضاف الحكيم، أن "الإرادة الحقيقية للخروج من هذه الأزمة هي الوحيدة القادرة على توحيد صفوف هؤلاء الفرقاء لخدمة الناس"، مبيناً أن "الإرادة السياسية تولد الثقة بين الشركاء لكنها تحتاج إلى طمأنة الآخرين".

وأوضح، أن "هذه الطمأنة تعتمد على ثلاث نقاط رئيسة هي احترام الدستور والالتزام بالقانون والقبول بالآخر بالسلوك لا بالادعاء"، معرباً عن "أمله أن يكون الاجتماع المقبل للكتل السياسية يوم السبت المقبل، خطوة إلى الأمام لحل المشاكل".

وأكدت رئاسة الجمهورية، في بيان لها الثلاثاء الماضي، على ضرورة تهيئة الأجواء المناسبة لإنجاح الاجتماع المقبل لقادة الكتل السياسية.

وكان رئيس الجمهورية أعلن، يوم ١٨ تموز الجاري، أن قادة الكتل السياسية سيعقدون اجتماعاً مهماً خلال الأسبوع المقبل للاتفاق على حل القضايا العالقة والانتقال إلى مرحلة جديدة.

وبخصوص الترشيق الوزاري أكد رئيس المجلس الإسلامي الأعلى أنه "يشكل مطلباً جماهيرياً ملحاً، كما أنه مطلب مرجعي أيضاً"، مشددا على "ضرورة أن لا يكون شكلياً أو صورياً، وأن يحافظ على التوازن السياسي".

وأشار الحكيم إلى أن "البلاد تحتاج إلى إلغاء وزارات الدولة ودمج الوزارات المتشابهة والوكالات والهيئات المستقلة التي لها مهام مشتركة"، مطالبا بـ"سرعة إقرار قانون رواتب الرئاسات الثلاث".

وكان رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، دعا يوم ٢٣ حزيران الماضي، إلى ترشيق الحكومة، مشدداً على أهمية إجراء تغيير في عدد من الوزارات على مستوى وزير.

وأعلن مقرر مجلس النواب، يوم ٢١ تموز الحالي، أن رئيس الوزراء سيحضر جلسة البرلمان التي ستعقد في الثلاثين من تموز الحالي، مؤكداً أن الجلسة ستخصص لمناقشته بشأن الترشيق الوزاري المرتقب.

وكان مجلس النواب صوت مبدئياً بجلسته، يوم ١٨ تموز الحالي، على ترشيق الحكومة، كما اشترط عدد من النواب حضور رئيس الوزراء نوري المالكي إلى البرلمان، لمناقشة آلية الترشيق وبرنامج الحكومة للتصويت عليهما.

كما أعلن مجلس النواب، يوم ١٧ تموز الحالي، عن وصول رسالة من رئيس الوزراء نوري المالكي لترشيق الحكومة إلى ٢٩ وزارة على مرحلتين، مبيناً أن الأولى تشمل وزارات الدولة كافة باستثناء شؤون البرلمان وشؤون المحافظات وشؤون المرأة، على أن يشرع البرلمان قانون وزارة المرأة لتصبح وزارة بحقيبة كاملة، لافتاً إلى أن مجلس الوزراء سيتألف من ٣٠ عضواً ضمنهم رئيس الوزراء ونوابه

ووصف الحكيم، أعداد الذين أعلن القضاء العراقي اعتقالهم خلال الشهرين الأخيرين بـ"المخيفة"، وفيما انتقد أعضاء البرلمان العراقي لتعطيلهم إقرار قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، دعا إلى إيجاد رؤية واضحة مع الأزمات التي يمر بها العراق في علاقاته الإقليمية والابتعاد عن التدخل في عمل وزارة الخارجية.

وقال إن "مجلس القضاء الأعلى أعلن عن اعتقال أكثر من ٤٥ ألف معتقل خلال شهري حزيران الماضي وتموز الحالي"، مشيرا إلى أن ذلك الأمر "يجعلنا نتساءل عن هذا الرقم المخيف والكبير والذي يقدر بحوالي ٢٠ ألف معتقل في الشهر الواحد".

وأضاف الحكيم أن "تلك الأعداد تجعلنا أمام احد أمرين إما أن تكون هذه الاعتقالات عشوائية حتى تصل إلى هذا الرقم الكبير، والا لماذا يعتقل هذا العدد الكبير من الأبرياء شهريا بحيث يتحملون كل هذه المشاكل والضرر المعنوي والاقتصادي لهم ولعوائلهم، اما في حال كانت الإجراءات القضائية صحيحة وفيها دقه عالية فهذه طامة كبرى".

وأوضح الحكيم أن "الاحتمال الثاني يقول إذا كان كل هؤلاء متورطين فهذا بحد ذاته رقم مرعب"، مبينا أن "الجريمة في البلاد انتشرت وصارت ظاهرة ما يعني أن المعالجة ليست أمنية بحتة، بل يجب أن يجلس عدد كبير من المعالجين والمحللين والخبراء حتى نعالج المسألة وهي مسؤولية تضامنية تخص الجميع ولا تتعلق بوزارة دون أخرى".

وأكد زعيم المجلس الأعلى الإسلامي أنه "سيقف وبقوة أمام هذا الأمر في حال تم اعتقال هؤلاء بشكل عشوائي".

وكان مجلس القضاء الأعلى أعلن، في الـ١٣ من الشهر الحالي، أن أعداد المعتقلين في كافة أنحاء العراق بلغت ٣٣٣٨٠ خلال شهر حزيران الماضي فقط. وأكد مجلس القضاء الأعلى، في الرابع من تموز الحالي، أن عدد الموقوفين في كافة أنحاء العراق يبلغ نحو ١٢ ألف موقوف، فيما أشار إلى إصدار ٢٩١ حكما بالإعدام ضد مرتكبي جرائم "الإرهاب" و ٩٣٦٩ حكما دون عقوبة الإعدام حتى النصف الأول من العام الحالي، فيما أعتبر الأمر "نقطة مضيئة" في تاريخ محكمة التمييز.

وفي شأن آخر أشار زعيم المجلس الأعلى الإسلامي إلى أن "قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة ما يزال في رفوف مجلس النواب"، معتبرا أنه "من غير المقبول أن يتأخر هذا القانون رغم المطالبات الشعبية بإقراره".

وكان مجلس النواب العراقي صوت، في الـ١٢من آذار الماضي، خلال جلسته الـ٤١ على قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث "بشكل مبدئي".

وصادق مجلس الوزراء العراقي مطلع الشهر آذار الحالي، على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وحوله إلى مجلس النواب لإقراره.

وتراوحت نسب التخفيض بين ٨٠٪ و ٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب من ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليون دينار، في حين تم تخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

ودعا الحكيم إلى "إيجاد رؤية وطنية عراقية واضحة في التعامل مع مختلف البلدان بالمنطقة والعالم"، مشيرا إلى أن "هناك جهات تخصصية والجهة المختصة في هذا الشأن هي وزارة الخارجية والعمل على عدم تعقيد مهمة الوزارة من جهات رسمية وغير رسمية".

وكان النائب عن التحالف الوطني قاسم الأعرجي أتهم، أمس الأربعاء، وزارة الخارجية بالتهاون في الأزمة مع الكويت وعدم الدفاع عن مصالح الشعب العراقي، وطالبت الحكومة العراقية، أمس الأول الأربعاء، الكويت رسمياً بإيقاف بناء ميناء مبارك حتى التأكد من عدم تأثر حقوق العراق في المياه المشتركة، فيما أعربت عن قلقها من عدم توفر المعلومات والبيانات التي تطمئن بغداد بشأن عدم تضرر مصالح البلاد، فيما رفضت الكويت في اليوم الموافقة على طلب الحكومة العراقية لإيقاف العمل في بناء الميناء.

وشرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، في السادس من نيسان الماضي، بعد سنة تماماً من إعلان وزارة النقل العراقية وضع حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير العراق، ولفت نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية الكويتي أحمد الفهد الى أن المشروع الذي تعاقدت على إنشائه شركة هيونداي الكورية، ينطوي على أهداف كبيرة، ويحقق آمال وتطلعات الشعب الكويتي، الذي طالما تمنى بناء ميناء بهذا الموقع الاستراتيجي والفعال، والذي من شأنه أن يجعل الكويت مركزاً مالياً وتجارياً على المستويين الإقليمي والعالمي، فيما يرى مسؤولون وخبراء عراقيون أن الميناء الكويتي سوف يقلل من أهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في قناة خور عبد الله المؤدية الى ميناءي أم قصر وخور الزبير، ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير بلا قيمة.

السجـن ٥ أعـوام للمرشـد الروحي السابق للزرقاوي

عمان / وكالات

أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية أمس الخميس أحكاماً بالسجن، أقصاها خمسة أعوام، بحق أربعة أشخاص بينهم مُنظّر تيار السلفية الجهادية في الأردن والمرشد الروحي للزرقاوي الملقب بأبي محمد المقدسي، بعد إدانتهم بتجنيد عناصر للقتال في أفغانستان.

وأصدرت المحكمة حكماً بالسجن لخمسة أعوام بحق عصام البرقاوي المرشد الروحي للزرقاوي، وبحق بهاء الدين عثمان علان الهارب من العدالة على خلفية تجنيد عناصر للقتال في أفغانستان، وفقاً لمراسلة "فرانس برس".

وخفضت المحكمة حكمين بالسجن من خمسة أعوام إلى نصف المدة بحق المدانين إياد القنيبي وأيمن أبو الرب "لعدم وجود اسبقيات وتصويب مسار حياتهما".

وأدين الأربعة بتهمتي "تجنيد عناصر داخل المملكة للالتحاق بتنظيمات إرهابية والقيام بأعمال لم تجزها الحكومة من شأنها أن تعرض المملكة لخطر أعمال عدائية وتعكير علاقتها بدولة أجنبية".

ولدى صدور الحكم صاح المقدسي: "ديننا هو الإسلام، ونحن مجاهدون وسنبقى كذلك، وهذا الحكم لن يثنينا عن الجهاد والوقوف مع إخواننا المجاهدين ضد الأمريكيين، لن نتغير، وسنقف معهم حتى لو حكمنا بالإعدام".

والمقدسي هو المرشد الروحي السابق لأبي مصعب الزرقاوي، زعيم تنظيم القاعدة الذي قتل في غارة أمريكية في إحدى قرى محافظة ديالى شمال شرقي بغداد في يونيو/حزيران ٢٠٠٦.

وكان الزرقاوي التقى المقدسي عام ١٩٩١ في باكستان قبل أن يلتحق بالسلفية الجهادية، ثم اعتقلتهما الشرطة الأردنية عام ١٩٩٤. لكنهما افترقا في وقت لاحق بسبب "خلافات أيديولوجية"، حيث يعارض المقدسي العمليات المسلحة ضد المدنيين.

وبحسب لائحة الاتهام فإن المقدسي "ومن خلال مناصرة حركة طالبان بأفغانستان المصنفة عالمياً من قبل مجلس الأمن بأنها منظمة إرهابية عالمية، أخذ يجند عناصر مقاتلة للالتحاق بتلك المنظمة الإرهابية أحياناً وأحيانا أخرى يقدم لها الأموال".

وتواصل مع أحد المقيمين في أفغانستان لـ"مساعدته بالالتحاق بالمقاتلين فيها، إلا أنه لم ينصحه بالتوجه إلى أفغانستان في ذلك الوقت".

واعتقلت الأجهزة الأمنية الأردنية المقدسي في سبتمبر/أيلول الماضي

الـغـبـار يـعـصـف بـالـعـراقـيـين في كـل الـمـواسـم

بغداد / متابعة المدى

ما يبعث على القلق بين العراقيين، لاسيما الذين يعانون أعراض ضيق التنفس، انها لم تعد تقتصر على أشهر محددة من السنة، بل أصبحت ظاهرة متناوبة الحدوث طوال فصول العام.

يقول طبيب الأمراض الصدرية والمجاري التنفسية حميد عبد القادر ان العراقيين عرضة لاستنشاق ذرات متناهية في الصغر تصل أحجامها إلى اقل من ٢ بالعشرة من المايكروميتر.

ما يميز الغبار في العراق احتواؤه أيضًا على مكونات دقيقة من مركبات الفناديوم والزئبق والرصاص وعنصر السيليكا، حيث يتسبب ذلك في تقليل عمل الخلايا المناعية بالشعب الهوائية مؤديًا إلى أمراض مثل التدرن.

والرئة البشرية تتأثر كثيرًا بالغبار ومكوناته، حيث يؤثر تنفس الغبار في امتصاص الأوكسجين عبر الحويصلات الرئوية والتي تنفصل عن بعضها البعض بغشاء رقيق لا يتجاوز سمكه (٠,٥ مايكروميتر). وفي ظل الكثافة الغبارية في جو العراق فإن قدرة الشعيرات في الانف تضعف كثيرًا أمام الذرات الترابية التي تتراوح أقطارها إلى حوالي ١٠٠ مايكرومتر.

وبحسب عبد القادر، فإن هذا ما يميز العراق عن باقي الدول، ذلك ان ذرات الغبار الآتية من الصحراء والتي تقل عن ٥ مايكرومترات تمررها تلك الشعيرات الى الشعيرات القصبية، والتي من المفترض ان تقتنصها عبر الزغيبات المنتشرة في الجهاز التنفسي. ويضيف عبد القادر.. العواصف الترابية في غرب العراق على وجه التحديد تحتوي ذرات دقيقة بشكل لافت تصل الى النصف مايكرومتر، وهذه تصل بسرعة الى عمق الحويصلات الرئوية.

وبينما تؤثر العواصف الغبارية بشكل مباشر في الجهاز التنفسي والعيون، فان العاصفة الرملية التي هي مجموعة حبيبات رملية معدنية المصدر في الغالب عالقة في الهواء بارتفاع قد يصل إلى مئات عدة من الأمتار، تفتك بالنظر وتسبب أمراضًا كبيرة للعيون.

وأدى نقص المياه في العراق الى تحول الغرين والطين الى دقائق صغيرة جدا من الغبار التي ترفعها الرياح بسهولة. وإذا كان البعض يشير الى الاضرار البيئية لذلك، فانه يجب الالتفات الى النتائج السلبية الصحية على الانسان.

وبحسب الخبير الصحي كريم الفراتي، فان الانسان هو غاية البيئة النظيفة، وكلما تلوثت البيئة تضرر الإنسان صحيًا. ويرى الفراتي ان عوادم السيارات السامة ترفع كثيرا من نسبة الإصابة بأمراض الحساسية والربو. ويشير الفراتي الى ان الشتاء في العراق، لاسيما الفترات الباردة، فان زيادة (نزلات البرد) والالتهابات الرئوية والتهاب القصبات، تسبب عبر تراكم الفايروسات على الغشاء المخاطي للرئة، مقاومة ضعيفة للجهاز التنفسي.

يرتدي مرضى الربو في العراق الواقيات التي يضعها البعض على فمه وانفه. وبحسب الفراتي فإن ما يتوافر من واقيات في السوق هي بضاعة غير نوعية، وغير مخصصة لمرضى الربو، بل هي واقيات اجتاحت الأسواق لاستخدامها للأغراض العامة. ويضيف ان استخدام قطع قماش مبللة حول الانف والفم اجدى نفعًا من تلك الكمامات.

ويلجأ عراقيون الى النظارات لتلافي تضرر العيون من ذرات الغبار. وينصح عبد القادر المرضى المصابين بالحساسية والعيون بتجنب البقاء في الأماكن المفتوحة خلال العواصف. ويشير الى ان عيادات الأطباء تزدحم بمرضى العيون عند اشتداد العواصف الترابية والرملية. ويتابع: ان مريضا كاد يفقد عينه اليسرى جراء تلوثها بالغبار والرمال.

ويلجأ بعض العراقيين الى الاطباء الشعبيين لإزالة حبات الرمل العالقة في العين. وفي بعض الاحيان يتسبب ذلك في مضاعفات خطرة تؤدي الى تلف النظر.

وتشير احصائيات الى ان نحو ٣٠٠ مليون شخص مصابون بالربو حالياً في العالم، ويتوقع زيادة عددهم إلى ٤٠٠ مليون عام ٢٠٢٥. وتشير المعايشة الميدانية للمستشفيات في العراق (لا تتوافر احصائية حقيقية في ذلك) الى ان سكان المناطق الصحراوية هم الأكثر تضررًا في الجهاز التنفسي والعيون من ذرات الرمل، لكنهم الأقل اهتمامًا بعلاج انفسهم بسبب ابتعادهم عن مراكز المدن. وفي بغداد ومراكز المدن فإن الحساسية في الأنف والجسم والعين هي أكثر الأمراض شيوعًا.

التخطيط العراقية ترجح إجراء التعداد السكاني العام قبل نهاية العام الحالي

بغداد / متابعة المدى

رجحت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية أمس الخميس، إجراء التعداد السكاني العام في البلاد قبل نهاية العام الحالي، مبينة أنها خمنت عدد سكان البلاد بنحو ٣١ مليونا ونصف المليون نسمة في ضوء نتائج عملياتها لإحصاء المباني والمنشآت.

وكان من المقرر أن يجري التعداد السكاني العام بالبلاد في عام ٢٠٠٩، إلا أن العملية تأجلت أكثر من مرة بسبب اعتراض بعض الأطراف على إجرائها في المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد.

وتم تأجيل التعداد إلى أجل غير مسمى في وقت قالت فيه وزارة التخطيط إن شهر تشرين الأول/ أكتوبر المقبل هو الأفضل فنياً لأجراء التعداد السكاني في البلاد.

وقال وزير التخطيط العراقي علي الشكري في تصريح للصحفيين بينهم مراسل وكالة كردستان للانباء (آكانيوز) خلال زيارة غرفة تجارة النجف، إن "إجراء عملية الإحصاء السكاني ستكون قبل نهاية العام الجاري".

وتابع بالقول "أنفقنا مبالغ كبيرة على تهيئة الأرضية المناسبة لعملية الإحصاء السكاني في العراق"، مبينا أن "الوزارة أنفقت ٢٠٥ مليارات دينار في ٢٠٠٩ لتأهيل وتحضير الكوادر بصورة علمية، كما أنفقت ١٦٠ مليار دينار في عام ٢٠١٠، و٤٥ مليارا في العام الحالي".

وأضاف أن "لدى الوزارة حاليا ٩٩ موظفا بعقود رسمية، وهم متخصصون ومدربون على إجراء التعداد السكاني"، معبرا عن أمله بأن تجري العملية في موعدها "لكي لا تذهب جهود هذه الطاقات البشرية هدرا".

وقال الشكري "لا يوجد موعد نهائي للتعداد، ولكن يوجد موعد تقريبي، ونأمل ان يكون في نهاية شهر تشرين الأول (اكتوبر) أو تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الحالي".

ولفت الوزير العراقي إلى أن "الوزارة أطلقت في ١١ من الشهر الماضي عملية التعداد الخاصة بالمباني والأماكن والمنشآت، وفي ضوء هذا التعداد خمنا عدد سكان العراق بـ ٣١ مليونا و٦٦٤ ألفا و٤٤٦ نسمة".

وقال "نحن جادون في إجراء التعداد العام للسكان في موعده المؤمل، وهناك إجراءات مكثفة مع كل الشركاء في العملية السياسية ومن كل القوميات والطوائف ونأمل ان يكون هنالك تعاون بناء لإجراء التعداد خلال العام الحالي".

وشكل رئيس الوزراء نهاية عام ٢٠١٠ أربع لجان في كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى لتقديم تقارير ميدانية عن مشكلة إجراء التعداد السكاني في تلك المحافظات ولم تقدم سوى محافظتي ديالى وصلاح الدين تقريرهما التي أكدتا انه لا توجد مشاكل عالقة، فيما أخفقت لجنتا كركوك ونينوى بتقديم التقارير اللازمة لأجراء عملية التعداد السكاني.

واستبعدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر الماضي رفع حقل القومية من استمارة التعداد السكاني على اعتبار أنها فقرة قانونية لا يمكن التلاعب بها، والتي طالبت بها جهات تركمانية وعربية في كركوك.

ولم يشهد العراق منذ العام ١٩٨٧ إحصاء شاملا في عموم البلاد، لأن الإحصاء الذي اجري في عام ١٩٩٧ لم يتضمن محافظات إقليم كردستان الثلاث".

وكان عدد العراقيين ١٦ مليون نسمة عام ١٩٨٧، ويتوقع ان يبلغ عددهم هذه المرة ما بين ٣٠ و٣١ مليونا، بحسب توقعات الجهاز المركزي للإحصاء.

بالبشر والتجارة في المخدرات

مافيا "التسول" تنتشر بشوارع البصرة وأسواقها من مختلف أنحاء العراق

متابعة / المدى

ازدحمت شوارع البصرة بعشرات المتسولين الذين أتوا إليها من محافظات أخرى، مع العلم أن معظم هؤلاء الذين يمتهنون التسوّل متهمون بالمتاجرة بالبشر والدعارة والمخدرات والقتل.

و امتلأت شوارع البصرة وأسواقها بهجوم عنيف لأسراب من المتسولين.. انهم الغجر القادمون من محافظات العراق المختلفة والذين امتهنوا الجداوة أي التسول في المدينة.. يستأجرون شققا وفنادق في اماكن معينة.. يعيشون حياة بائسة تنتشر بينهم تجارة المخدرات والدعارة وحتى تجارة البشر تديرها جماعات أشبه ما تكون بالمافيات.

وأكد غانم عبد الأمير عضو مجلس محافظة البصرة أن "هناك مجتمعات تأتي إلى الفنادق من مختلف المحافظات وتسخر أشخاصا وأحيانا يؤجرون أشخاصا للمتاجرة بهم".

كما كشف حسين الأسدي النائب في البرلمان العراقي أن هذه الظاهرة "تخفي وراءها مجموعة من الممارسات السيئة كالرقيق الأبيض والدعارة والخطف والقتل وتجارة المخدرات". وأضافت متسولة قادمة من محافظة الديوانية وسط العراق تمارس الجدية هي وبناتها الست "عندي ٦ بنات وما حد ساعدنا". وأضاف أحد المتسولين أيضا "أنا هنا وهذه زوجة عمي، نحن ٣ عائلات نعيش في هذه الغرفة" تبريرا لامتهانهم تلك المهنة.

وهناك طفلان آخران قدما من بغداد العاصمة حيث أجبرهما والدُهما السكير على التسول وبيع المناديل في الشوارع كما يقولان. وتوجه فريق "العربية" إلى أحد الفنادق الذي يسكنوه فمنعهم حارس الفندق بطلب من استخبارات السياحة التي تمنعُ مثل زميلتها الشرطةَ دخول الصحافةَ، فترك الفَريقِ المكان وتوجه الى فندق آخَر تسكنهُ أكثرُ من عشرينَ عائلة فبدا المكانُ ككهفٍ من القرون الوسطى.

وقال أحد العاملين بالفندق "يومياً يأتي المتسولون إلى هذه الفنادق ويعملون حتى العصر ويلبسون أفضل مني".

ما شهده فريق "العربية" لا يعني أن ليس هناك آخرون ممن دفعَهم العَوَزُ الى مد يد السؤال إذ تعج البصرة بآلاف المحرومين المعدمين غيرَ أنَ على الحكومة المحلية أن تلتفت الى تلك المجاميع التي تمتهنُ الجداوةَ وتتاجرُ بالأطفال وتستخدمهم للكسب غير المشروع.